ابن عمر عند مسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فطلقوهن في قبل عدتهن فانه طلقن في حيض فحرام
الحديث المذكور وكذا في طهر جومع فيه وقد يكون
الطلاق واجبا كطلاق المولي ومنه وبدعي طلاق غير
مستقيمة الحال كحيض المخلق اساءة المختلعة اعادة
ومكروها كطلاق مستقيمة الحال ومباحا كطلاق
من لم يهواها وقبح نفسه ومؤنتها من غير تضرر بها
وعنه رضي الله عنه انه قال حسنة بضم
الحاء المهملة المفعول على تشديد الياء التحتية اي
الطلقة التي طلقها في الحيض بتطليقة وقد
اجمع على ذلك ايمة الفتوى خلافا للظاهرية
والخوارج والرافضة حيث قالوا لما يقع الطلاق في الحيض
لانه منهي عنه لئلا يكون مشروعا لقوله عليه
الصلاة والسلام لعمر مره فليراجعها وكان طلقها
في حالة الحيض كما مر والمراجعة بدون الطلاق
محال وما يقال المراد بالرجعة الرجعة اللغوية
وهي الرد الى حالها الاول لانه يجب عليه طلقة
لان هذا غلط اذ هو اللفظ على الحقيقة الشرعية
مقدم على عمله على الحقيقة اللغوية كما تقرر
في الاصول وبان ابن عمر مرخ بانها حسبت عليه
طلقة واحتجوا المذهبهم بما رواه مسلم من
حديث ابي الزبير عن ابن عمر انه قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لابي احمها او يردها وقال
اذا طهرت فليطلق او ليمسك وزاد ابو داود
فيه ولم يرها شيأ قال الخطابي لم يروا بو الزبير

حديثا

Copyright King Saud University

حديثا انكر من هذا وقال الشافعي فيما نقله البيهقي
في المعرفة ما نعلم احدا من اهل الزبير ولم ار احدا من الحديثين
اولى ان يرد حديثه اذا تخالفا وقد وافق ما نعلمه من
اهل البيت وحملوا قوله لم يرها شيأ على انه لم يعدها
صوابا فهو كما يقال للرجل اذا اخطأ في فعله او اخطأ
في جوابه لم يصنع شيأ اي لم يصنع صوابا وقال الخطابي
لم يرها شيأ يعتد به المراجعة اه على ان تصريح ابن
عمر بانها حسبت عليه بتطليقة لا يجتمع مع قوله
انه لم يعتد بها ولم يرها شيأ على المعنى الذي ذهب
اليه المخالف بانه ان جعل الضمير للنبي صلى الله عليه
لزم منه ان ابن عمر خالف ما حكم به صلى الله عليه وسلم
في هذه القصة بخصوصها بانها حسبت عليه بتطليقة
فيكون من حمله عليه خالف كونه لم يرها شيأ وكيف
يظن به ذلك مع اهتمامه واهتمام ابيه بسؤال النبي
صلى الله عليه وسلم عن ذلك ليفعلا ما يامره به
وان جعل الضمير في لم يعتد بها ولم يرها ابن عمر
لزم منه التناقض في القضية الواحدة فيفتقر الى
الترجيح ولا شك ان الماخذ بما رواه الاكثر والاحفظ
اولى من مقابله عند تعذر الجمع عند الجمهور وقد
اطال ابن القيم في الانتصار لشيخه ابن تيمية التابع
للظاهرية والخوارج فيما تقدم بكلام لا حاجة الى ايراده
عن عائشة رضي الله عنها انها كانت بفتح الجيم
وبعد الواو الساكنة نون امية بنت النعمان بن شراحيل
على الصحيح وقيل اسماء بنت شراحيل بضم المهملة وكسر
الخاء المعجمة من رجوا به صلى الله عليه وسلم

وسلم